الاقتصاد والأعمال

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض لـ 47.33 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 12 سنتا في تداولات امس الأول الجمعة ليبلغ 33ر47 دولار أمريكي مقابل 45ر47 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الاسواق العالمية شهدت اسعار النفط امس ارتفاعا محدودا مع استمرار المخاوف بشأن فائض المعروض من الخام. وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 24 سنتا ليصل إلى مستوى 80ر50 دولار كما ارتفع سعر برميل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 27 سنتا ليصل إلى مستوى 97ر47 دولار.

إذا التزمت جميع دول منظمة «أوبك» باتفاق تخفيض الإنتاج

قبازرد: أسعار النفط ستلامس 58 دولاراً للبرميل في نهاية 2017

- مستويات المخزونات التجارية في الدول الصناعية ستؤدي دورا كبيرا في تحديد أسعار النفط
- نتائج خفض الإنتاج حتى الآن «جيدة».. وتوقعات بتأرجح الأسعار خلال الفترة المقبلة
- اختيار الكويت كرئيس للجنة المراقبة على اتفاق خفض الإنتاج يعني أنها «دولة محايدة»

حسن قبازرد

توقع الرئيس التنفيذي في الشركة الكويتية لصناعة المواد الحفازة الدكتور حسن قبازرد أن تلامس أسعار النفط في نهاية 2017 مستوى 58 دولارا للبرميل إذا التزمت جميع دول منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وخارجها باتفاق تخفيض الإنتاج.

وقال قبازرد الذي كان يشغل منصب رئيس دائرة الأبحاث في منظمة (أوبك) لوكالة الانباء الكويتية (كونا) اليوم السبت إنه في حال عدم التزام الدول خارج (أوبك) بتعهداتها بخفض إنتاجها من النفط مع الزيادة المطردة للانتاج الأمريكي فمن الممكن ان تهبط الاسعار إلى مستوى 40 دولارا للبرميل.

وأكد أن معدل سعر برميل النفط يعتمد على مدى التزام الدول الاعضاء في (أوبك) وغير الاعضاء باتفاق خفض الإنتاج إذ انه "كلما كان الالتزام أكبر ارتفعت الأسعار والعكس صحيح".

وأضاف أن مستويات المخزونات التجارية في الدول الصناعية ستؤدي دورا كبيرا في تحديد أسعار النفط خلال الفترة المقبلة مبينا أنها بلغت مستويات قياسية وتتزايد باستمرار.

أسعار برنت

وتوقع أن تحوم أسعار مزيج برنت حول مستوى 55 دولارا للبرميل في ظل التزام دول (أوبك) فقط باتفاق تخفيض الإنتاج وفي حال التزام الدول من خارجها لاسيما روسيا سيرتفع هذا المعدل بنحو ثلاثة دولارات لتلامس الأسعار مستوى 58 دولارا للبرميل.

وأضاف ان بقاء الأسعار عند هذه المستويات يعتمد بشكل كبير على مدى تأثير الاتفاق في خفض المخزونات التجارية مشيرا إلى أن سعر النفط يعتمد أيضا على مدى ارتفاع الإنتاج الأمريكي الذي عاد من جديد بقوة حيث زاد عدد الحفارات الأمريكية بنحو 270 حفارة خلال شهري مايو وفبراير الماضيين.

وذكر انه "لا يمكن القول ان (أوبك) استعادت مكانتها المؤثرة في السوق النفطية العالمية بعد اتفاق خفض الإنتاج لأنها دائما لها مكانة في السوق العالمية وتنتج دولها 35 في المئة من انتاج النفط العالمي وتملك 70 في المئة من الاحتياطي النفطي العالمي".

وحول نتائج خفض الإنتاج أفاد قبازرد بأن النتائج حتى الآن "جيدة" حيث ارتفعت الأسعار إلى مستوى 53 و56 دولارا لخام القياس العالمي مزيج برنت متوقعا أن تشهد تأرجحا ما بين الصعود والهبوط خلال الفترة المقبلة في نفس الحدود أو إلى مستويات أقل بقليل حسب تطور مستويات المخزونات التجارية.

اختيار الكويت

وذكر أن اختيار دولة الكويت كرئيس للجنة المراقبة على اتفاق خفض الإنتاج يعني أنها «دولة محايدة» موضحا أن هذا الانطباع راسخ لدى معظم الدول حيث تم اختيارها عام 1994 لرئاسة اللجنة التي تراقب الإنتاج عندما قررت (أوبك) حساب انتاج دول المنظمة.

وأكد ضرورة الالتزام باتفاق خفض الإنتاج متوقعا أن يأتي ذلك بجدوى جيدة وزيادة في الأسعار وتوازنها مع نهاية العام الجاري وسط توقعات بانخفاض المخزونات لدى عدد من الدول أبرزها الولايات المتحدة والصين في 2018.

وشدد على ضرورة مراقبة السوق عن قرب "واعتقد ان (أوبك) تقوم بذلك حاليا" موضحا ان هذا كل ما تستطيع (أوبك) فعله إضافة إلى زيادة الاستثمار في النفط للوفاء بالاستهلاك في المستقبل.

«الكويتية لصناعة المواد الحفازة»

وعن الشركة الكويتية لصناعة المواد الحفازة أفاد قبازرد بأنها بدأت عملها في 1996 وبدأت الإنتاج عام 2000 مؤكدا أن هذه الصناعة رائدة في الكويت.

وأضاف أنها توسعت في عام 2010 وتعاونت مع شركة نظم التكرير المتقدمة الامريكية (شركة تابعة لشيفرون) التي تغطي نحو 70 في المئة من سوق المواد الحفازة في العالم وبدأت تبيع بشكل كبير داخليا وخارجيا بعد أن كانت تعتمد على مؤسسة البترول الكويتية في تصريف انتاجها.

وذكر أن الشركة أصبحت جزءا من شبكة تصنيع شركة أنظمة التكرير المتقدمة الأمريكية موضحا أنها تبيع جزءا من إنتاجها داخل السوق المحلي فيما تقوم الشركة الامريكية بالبيع خارج الكويت.

وأوضح أن المبيعات المطلوبة في العام الحالي من الشركة تبلغ نحو 5ر5 الف طن أي أكثر من طاقة المصنع الإنتاجية التي تبلغ نحو خمسة آلاف في السنة.

وتوقع زيادة استهلاك المواد الحفازة في الكويت من اربعة آلاف طن إلى تسعة الاف طن سنويا مع تشغيل مشروعي الوقود البيئي والمصفاة الجديدة كما توقع أن يشهد سوق التكرير حالة من الضعف بعض الشيء نتيجة عدم استقرار أسعار النفط.

وحول طبيعة المواد الحفازة اوضح قبازرد أنها مواد كيميائية تساعد على التفاعل ولا تستهلك في أي عملية كيميائية ومنها تكرير النفط وان ما لدى الشركة مواد مكونة من حبيبات أكسيد الالمنيوم المسامي المدعوم بمعادن ثقيلة.

وقود نظيف

وذكر أن المواد الحفازة لديها القدرة على انتزاع الكبريت والشوائب الأخرى من النفط الثقيل وتحويل جزئياته إلى نفط خفيف خال من الشوائب ليسهل تكريره وينتج منه وقود نظيف خال من الكبريت أو المعادن الثقيلة المضرة بالبيئة والإنسان.

وأفاد بأن تلك المواد هي أساس عملية تكرير الوقود النظيف موضحا أن هذه العملية موجودة بكثرة في الكويت وهناك خطة لزيادتها في المصفاة الجديدة ومشروع الوقود البيئي.

وترأس دولة الكويت اللجنة الوزارية المشتركة التي تضم في عضويتها كلا من فنزويلا والجزائر من داخل منظمة (أوبك) وروسيا وعمان من خارج المنظمة.

وكانت الدول الاعضاء في (أوبك) توصلت في ختام اجتماعها الوزاري في فيينا بنهاية نوفمبر الماضي إلى اتفاق يقضي بخفض سقف الإنتاج بمقدار 2ر1 مليون برميل يوميا اعتبارا من مطلع العام الجاري كما تلقت المنظمة تعهدات من منتجين من خارجها تقضي بخفض إنتاجهم أيضا بواقع 458 ألف برميل يوميا.

وسيكون سقف انتاج المنظمة وفق الخفض الجديد عند معدل 5ر32 مليون برميل يوميا بهدف دعم الأسعار التي تراجعت بسبب وجود كميات كبيرة فائضة من الخام في السوق العالمية.

بعد عدة أسابيع من التذبذب والأداء الباهت

«بيان للاستثمار»: البورصة عادت إلى تحقيق المكاسب الجماعية الأسبوع الماضي

- أكثر من 35 في المئة من الشركات لم تقم بالإفصاح عن بياناتها المالية على الرغم من قرب انقضاء المهلة القانونية

قال تقرير لشركة بيان للاستثمار أن بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي عادت لتحقيق المكاسب الجماعية لمؤشراتها الثلاثة، وذلك بعد عدة أسابيع من التذبذب والأداء الباهت، إذ جاءت هذه المكاسب على وقع القوى الشرائية وعمليات المضاربة السريعة التي كانت حاضرة في معظم الجلسات اليومية من الأسبوع والتي طالت العديد من الأسهم المدرجة وعلى رأسها الأسهم الصغيرة والمتوسطة التي من المتوقع أن تُعلن عن نتائج سنوية إيجابية، بالإضافة إلى عمليات الشراء الانتقائية التي استهدفت بعض الأسهم القيادية ذات التوزيعات النقدية المغرية وبعض الأسهم الخاملة، وهو الأمر الذي انعكس إيجاباً على أداء كافة مؤشرات السوق بقيادة المؤشر السعري الذي كان الأكثر تحقيقاً للمكاسب بنهاية الأسبوع بالمقارنة مع نظيريه الوزني وكويت 15. هذا وتمكن المؤشر السعري من كسر مستوى 7,000 نقطة صعوداً، والذي كان فقده منذ ما يقرب من عامين ونصف العام وتحديداً منذ أن تخطاه نزولاً في جلسة يوم 27 نوفمبر 2014، حيث يأتي ذلك في ظل الارتفاعات المستمرة الذي سجلها المؤشر في الآونة الأخيرة على وقع عمليات الشراء التي تستهدف الأسهم التي يتم تداولها دون قيمتها الدفترية.

واضاف التقرير أن فقدت البورصة فقدت ما يقرب من 78.45 مليون دينار كويتي من قيمتها الرأسمالية خلال الأسبوع الماضي، حيث وصل إجمالي القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي إلى 28.02 مليار دينار كويتي بانخفاض نسبته 0.28% بالمقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل الماضي، والذي بلغ آنذاك 28.10 مليار دينار كويتي تقريبا. وعلى الصعيد السنوي، فقد زادت نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية منذ بداية العام الجاري لتصل إلى 10.27%، مقارنة بمستواها في نهاية عام 2016 حيث كانت 25.41 مليار دينار كويتي.

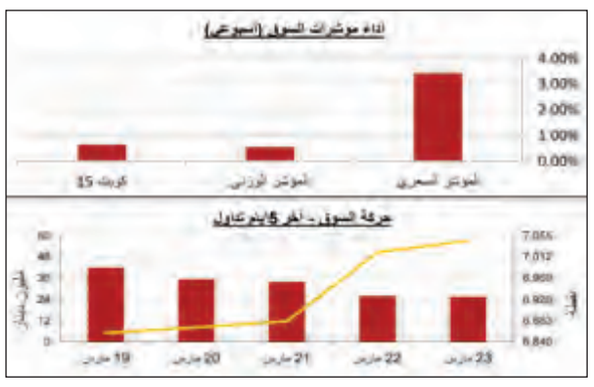

أداء مؤشرات الأسبوع

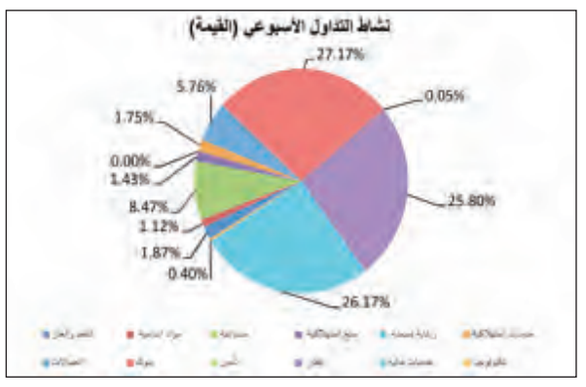

نشاط التداول الأسبوعي

وشهدت البورصة هذا الأداء وسط استمرار ترقب المتداولين لإفصاحات الشركات المدرجة عن بياناتها المالية السنوية لعام 2016، لاسيما وأن أكثر من 35% من هذه الشركات لم تقم حتى الآن بالإفصاح عن هذه البيانات على الرغم من قرب انقضاء المهلة القانونية المحددة للشركات للإفصاح عن نتائجها المالية، والتي ستنتهي في 31 مارس الجاري. ومع نهاية الأسبوع الماضي، وصل عدد الشركات التي أعلنت عن نتائجها السنوية إلى 114 شركة، أي ما نسبته 64.04% من إجمالي عدد الشركات المدرجة في السوق الرسمي البالغ عددها 178 شركة؛ وقد حققت الشركات المعلنة ما يقرب من 1.67 مليار دينار كويتي أرباحاً صافية بارتفاع نسبته 7.45% عن نتائج هذه الشركات في العام 2015 والتي بلغت 1.56 مليار د.ك. تقريباً. هذا وبلغ عدد الشركات التي سجلت نمواً في ربحية أسهمها 62 شركة، في حين سجلت 50 شركة تراجعاً في ربحية أسهمها مقارنة بالعام 2015، فيما تكبدت 19 شركة لخسائر عن السنة المالية 2016.

المنطقة الخضراء

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، فقد تمكنت مؤشراته الثلاثة من إنهاء تعاملات الأسبوع في المنطقة الخضراء بدعم من عمليات الشراء الانتقائية التي استهدفت بعض الأسهم القيادية، بالإضافة إلى التداولات المضاربية التي تركزت على أسهم الشركات الصغيرة وبعض الأسهم الخاملة، خاصة تلك التي تقل قيمتها السعرية عن قيمتها الدفترية، وسط تفاؤل بالنتائج السنوية لهذه الشركات، وهو الأمر الذي انعكس إيجاباً على أداء المؤشر السعري بشكل خاص، والذي تمكن خلال الأسبوع الماضي من تخطي مستوى 7,000 نقطة صعوداً ليصل بذلك إلى أعلى مستوى له منذ عام 2014. وقد شهدت البورصة هذا الأداء في ظل تراجع مؤشرات التداول خلال الأسبوع، حيث انخفض إجمالي قيمة التداول للأسبوع المنقضي من 166.96 مليون د.ك. ليصل إلى 162.04 مليون د.ك.، فيما تراجع عدد الأسهم المتداولة ليصل إلى 1.89 مليار سهم، من 1.95 مليار سهم في الأسبوع قبل السابق.

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد استهلت بورصة الكويت تداولات أولى جلسات الأسبوع المنقضي مسجلة مكاسب متباينة لمؤشراتها الثلاثة، وسط ارتفاع واضح لنشاط التداول خاصة على صعيد السيولة النقدية والتي سجلت نمواً نسبته 67.48% لتصل بنهاية الجلسة إلى 42 مليون دينار كويتي تقريباً، حيث جاء ذلك بدعم من الزخم الشرائي الذي كان حاضراً خلال الجلسة وعمليات المضاربة السريعة التي استهدفت بعض الأسهم الصغيرة، بالإضافة إلى العمليات الشرائية التي طالت بعض الأسهم الثقيلة. وفي الجلسة التالية، تمكنت البورصة من مواصلة ارتفاعها، واستطاعت مؤشراتها الثلاثة أن تنهي تعاملات الجلسة في المنطقة الخضراء بدعم من استمرار المضاربات السريعة على الأسهم الصغيرة، وسط تباين في نشاط التداول، حيث ارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 2.43% فيما تراجعت قيمة التداول بنسبة 15.62%.

استمرار عمليات الشراء

هذا وواصلت البورصة صحوتها في جلسة منتصف الأسبوع وتمكنت من تحقيق المكاسب لمؤشراتها الثلاثة وسط استمرار عمليات الشراء التي شملت العديد من الأسهم المدرجة في مختلف القطاعات، وخاصة قطاعي التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية اللذان كانا الأكثر نمواً بنهاية الجلسة. فيما شهدت جلسة يوم الأربعاء تباين إغلاقات مؤشرات البورصة الثلاثة، حيث استطاع المؤشر السعري من الانفراد بالإغلاق في المنطقة الخضراء محققاً مكاسب واضحة بنهاية الجلسة تخطت نسبتها الـ2%، ليقفل فوق مستوى 7,000 نقطة للمرة الأولى منذ أكثر من سنتين مدعوماً من التداولات المضاربية المستمرة على الأسهم الصغيرة والخاملة، في حين تراجع المؤشرين الوزني وكويت 15 بنهاية الجلسة على إثر عمليات جني الأرباح التي استهدفت بعض الأسهم القيادية والثقيلة. أما جلسة نهاية الأسبوع، فقد اجتمعت مؤشرات البورصة الثلاثة في المنطقة الخضراء بدعم من عمليات التداول المضاربية، وإن بوتيرة أقل حدة من الجلسة السابقة، على بعض الأسهم القيادية والثقيلة من عدة قطاعات، خصوصا في قطاعي الصناعية والبنوك، ليغلق المؤشر بمكاسب محدودة.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7,043.46 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 3.42% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعاً نسبته 0.54% بعد أن أغلق عند مستوى 424.56 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 963.15 نقطة، بربح نسبته 0.63% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 22.54%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 11.70%. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 8.83%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2016.

مؤشرات القطاعات

سجلت تسعة من قطاعات بورصة الكويت نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، في حين سجلت مؤشرات القطاعات الثلاثة الباقية تراجعاً بنهاية الأسبوع. وجاء قطاع الصناعية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقفل مؤشره عند 1,669.86 نقطة كاسباً بنسبة 11.17%. تبعه قطاع الرعاية الصحية في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 5.98% بعد أن أغلق عند 1,481.14 نقطة، ثم قطاع الخدمات الاستهلاكية في المرتبة الثالثة، والذي نما مؤشره بنسبة 3.75%، مقفلاً عند 962.97 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع العقار، والذي أغلق مؤشره عند 1,103.51 نقطة مسجلاً زيادة نسبتها 0.58%.

من ناحية أخرى، أغلق مؤشر قطاع التكنولوجيا مع نهاية الأسبوع عند مستوى 812.55 نقطة متراجعاً بنسبة 2.11%، فيما سجل مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية انخفاضاً نسبته 2.04% مع إغلاقه عند 1,156.90 نقطة، فيما كان قطاع البنوك الأقل تراجعاً خلال الأسبوع، حيث أغلق مؤشره عند مستوى 967.57 نقطة بانخفاض نسبته 0.02%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 831.14 مليون سهم تقريباً شكلت 43.89% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 663.95 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 35.06% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 8.49% بعد أن وصل إلى 160.70 مليون سهم تقريباً.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 27.17% بقيمة إجمالية بلغت 44.02 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 26.17% وبقيمة إجمالية بلغت 42.41 مليون د.ك. تقريباً، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 41.81 مليون د.ك. شكلت حوالي 25.80% من إجمالي تداولات السوق.

المنظمة العربية للتنمية الصناعية تدعو لاعتماد مواصفات تطابق المعايير الدولية

شعار المنظمة

دعا المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين عادل الصقر أمس السبت أجهزة التقييس العربية إلى اعتماد مواصفات قياسية مطابقة للمعايير الدولية.

جاء ذلك في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) بمناسبة احتفال المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين باليوم العربي للتقييس الذي يصادف يوم 25 من شهر مارس من كل عام.

وأكد الصقر أن نشاط تقييم المطابقة وفق المعايير الدولية المعتمدة يضمن جودة وسلامة السلع والخدمات ويشكل أساس اتفاقيات الاعتراف المتبادل متعدد الأطراف داعيا إلى وضع نظام عربي موحد للقياس والمعايرة معترف به دوليا.

وأوضح أن المواصفات القياسية تعزز بناء الثقة بين المنتج والمستهلك معا وذلك من خلال ثقة المنتج أو الصانع في جودة منتجاته من جهة وثقة المستهلك في هذه المنتجات الملتزمة بشروط الصحة والسلامة والمحافظة على البيئة من جهة أخرى.

ودعا الصقر الدول العربية إلى تطوير القطاعات الإنتاجية والخدماتية وتعزيز التبادل التجاري فيما بينها مؤكدا على أهمية توقيع اتفاقيات في مجال الاعتراف المتبادل من أجل تشجيع انسياب التبادل التجاري.

وشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمة العربية للتنمية والتعدين في تفعيل الإستراتيجية العربية للتقييس وتأهيل الكفاءات العربية في مجال المواصفات وضبط الجودة وطرق الفحص وإصدار واعتماد وتسجيل العلامات الدالة على احترام شروط المطابقة.

وتحتفل أجهزة التقييس العربية باليوم العربي للتقييس هذا العام تحت شعار (التقييس يعزز الثقة).

ويهدف الاحتفال بهذا اليوم إلى نشر الوعي بأهمية نظام المواصفات والمقاييس في تحسين جودة المنتجات وزيادة الكفاءة الإنتاجية وحماية البيئة والمستهلك.